المبادئ المستحدثة في التحكيم الدولي

الدكتورة منال محمد السيد
أستاذ القانون التجاري المساعد
كلية الحقوق- جامعة البحرين

تمويل الغير لدعوى التحكيم

تمويل الغير لدعوى التحكيم (Third-Party Funding - TPF)

Maintenance

تدخل شخص **أجنبي** عن النزاع لتقديم **دعم** مالي أو غير مالي لأحد الأطراف دون **مصلحة قانونية مباشرة**

Champerty

تمويل شخص من **الغير** مقابل **حصة من العوائد** في حال كسب القضية

لماذا الحظر؟

١. الحد من الدعاوى الكيدية

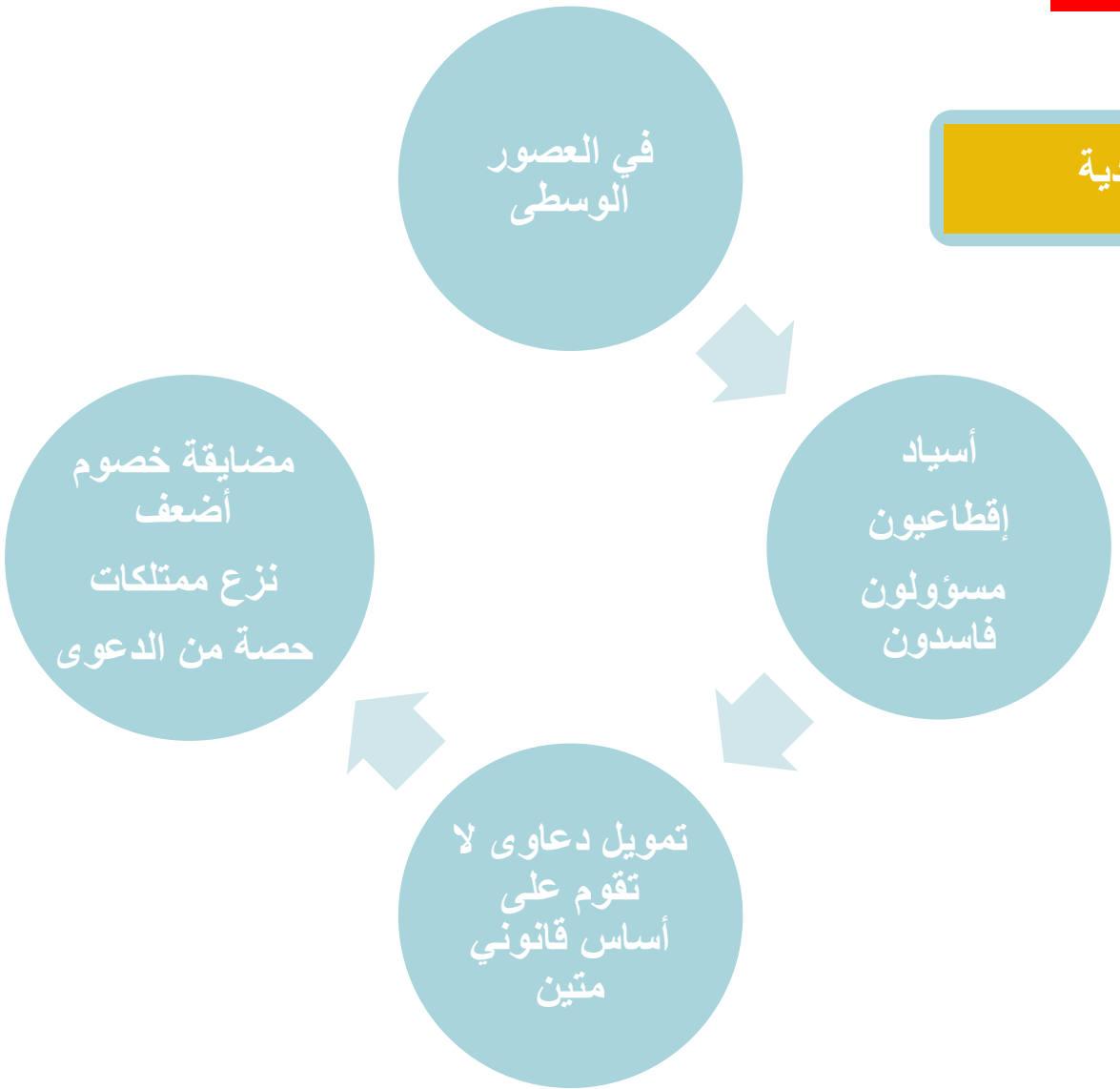

لماذا الحظر؟

٢. الحفاظ على نزاهة العملية القضائية

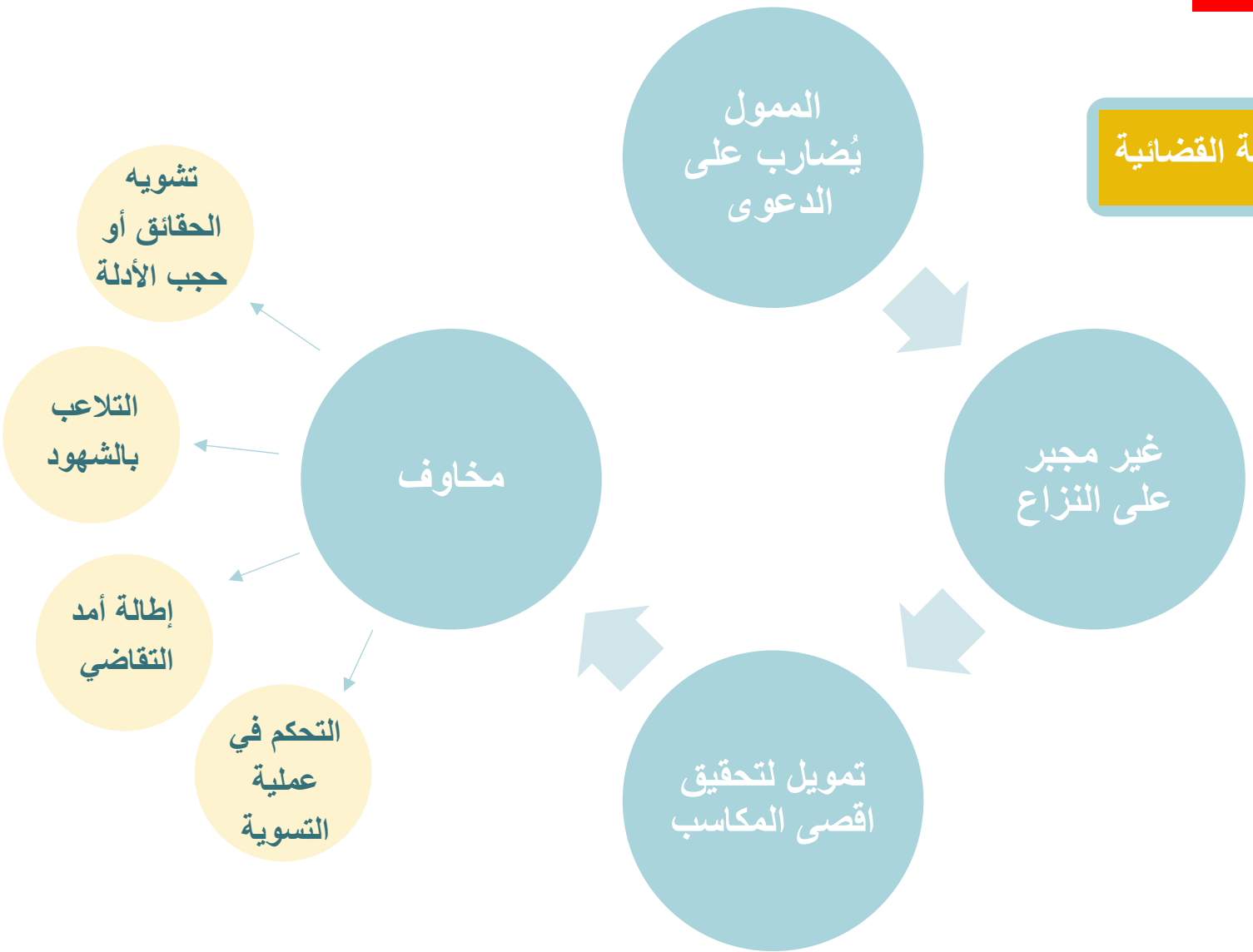

لماذا الحظر؟

٣. منع استغلال الأطراف الضعيفة

شروط تمويل غير عادلة

↓

الحرمان من جزء كبير من التعويض

لماذا الحظر؟

٤. الحفاظ على طبيعة العلاقة بين المحامي والعميل

تمويل الغير للدعوى

أسباب تحول الاتجاه القانوني

تطور الأنظمة القانونية والرقابية	تراجع الاعتبارات التاريخية لفكرة Champerty	تعزيز الوصول للعدالة وتخفيف المخاطر المالية	تطور التمويل كعمل احترافي
○ وجود رقابة ○ قواعد لتحقيق الشفافية ومنع تضارب المصالح	✗ استغلال الإقطاعيين للنظام القضائي ✓ أنظمة قضائية أكثر استقلالاً ونزاهة + آليات لمكافحة الفساد	○ التغلب على نقص موارد المدعي ○ عدم التزام المدعي إلا إذا ربح الدعوى	○ شركات ضخمة لانتقاء وتقييم القضايا ⬇ ○ تقليل الدعاوى الكيدية أو غير الجادة

تمويل الغير لدعوى التحكيم

جهات تمويل الغير

١. شركات تمويل التقاضي المتخصصة

- الأكثر شيوعًا وتزايدًا
- **غرض التأسيس:** تمويل الدعاوى القضائية والتحكيمية
- **طبيعتها:** صناديق استثمارية (صناديق تحوط، أو صناديق تقاعد، الأفراد ذوي الثروات العالية)
- **الخبرة والتخصص:** قانونيين، محللين ماليين، خبراء تقييم المخاطر

تمويل الغير لدعوى التحكيم

جهات تمويل الغير

١. شركات تمويل التقاضي المتخصصة

دورهم في الدعوى: لا يقتصر على التمويل

- **قبل التمويل:** تقييم قوة الحجج، التعويضات المحتملة، فرص التنفيذ
- **بعد التمويل:** المشاركة في مراقبة تقدم الدعوى وتقديم المشورة الاستراتيجية

أمثلة:

١. **شركة Burford (المملكة المتحدة)**
الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات، سنغافورة، هونغ كونغ.

٢. **Omni Bridgeway (هولندا)**
الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات، هولندا، ألمانيا، سنغافورة، هونغ كونغ

٣. **Harbour Litigation Funding (المملكة المتحدة)**
الولايات المتحدة، إسبانيا، ألمانيا، والبرازيل

تمويل الغير لدعوى التحكيم

جهات تمويل الغير

٢. المستثمرون المؤسسيون

طبيعتها: كيانات استثمارية كبيرة (صناديق تقاعد، صناديق تحوط، شركات تأمين)

غرضها: إدارة رؤوس الأموال عبر مجموعة واسعة من فئات الأصول التقليدية وغير التقليدية

الاستثمار في شركات تمويل التقاضي المتخصصة، أو أحياناً استثمار مباشر

الخبرة والتخصص في تقييم الدعاوى: لا يُشترط

دورهم في الدعوى: محدود أو معدوم

تمويل الغير لدعوى التحكيم

جهات تمويل الغير

٣. الأفراد ذو الثروات العالية

تمويل مباشر كجزء من محفظة استثمارية / علاقات خاصة بالمجال القانوني

أقل شيوعًا في التمويلات الكبيرة

تمويل الغير لدعوى التحكيم

جهات تمويل الغير

٤. المحامون

اتفاقية أتعاب على أساس نسبة النجاح (Contingency Fee Agreement)

شركات التأمين: تأمين ما بعد الحدث (After-the-Event Insurance)

تغطية ← تكاليف خسارة الدعوى

تمويل الغير لدعوى التحكيم

تعديل قواعد التحكيم

١. **قواعد غرفة البحرين لتسوية المنازعات (٢٠٢٢)**

المادة (٢١) مكرر: (التمويل من طرف ثالث)

إذا تمّ، في أي وقت قبل بدء التحكيم أو أثناءه، إبرام اتفاق بين أي طرف في التحكيم **وطرف ليس طرفًا فيه، لتوفير تمويل**، كليًا أو جزئيًا، (ويُشار إليه بـ "الطرف الثالث الممول")، على الطرف المُمَوَّل **إخطار الغرفة** دون تأخير، كتابيا، **بوجود الاتفاق، وهوية الطرف الثالث الممول.**

إخطار **الأطراف، وللمحكّمين**، وعليهم تحديد ← التأثير في **واجب الاستقلالية والحيدة**

٢. **قواعد التحكيم الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) لعام ٢٠٢٢**

٣. **قواعد غرفة التجارة الدولية (٢٠٢١)**

٤. **مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي (HKIAC) (٢٠١٨)**

٥. **مركز التحكيم التابع لغرفة التجارة في ستوكهولم (SCC) (٢٠٢٤)**

محكم الطوارئ

محكم الطوارئ

محكّم **فرد**، يُعيّن بصفة **مؤقتة** وبشكل **عاجل** من قبل مؤسسة التحكيم، بناءً على طلب أحد الأطراف، **قبل تشكيل هيئة التحكيم الرئيسية**، بهدف النظر في **طلبات مستعجلة** تتعلق بتدابير لا تحتمل التأخير

محكم الطوارئ

صلاحيات محدودة

مسائل عاجلة

لغاية تشكيل هيئة التحكيم

إصدار التدابير التحفظية أو الوقتية للحفاظ على حقوق الأطراف

التدابير الوقتية أوسع من التحفظية

التدابير التحفظية: الحفاظ على الحقوق أو الأصول المرتبطة بالدعوى

التدابير الوقتية: الحفاظ على مصالح الأطراف لمنع ضرر وشيك

ما لا يملكه محكّم الطوارئ

اتجاه مؤسسات التحكيم في الاعتراف بمحكم الطوارئ

١. مملكة البحرين:
   - غرفة البحرين لتسوية المنازعات (٢٠٢٢)
   - مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون
٢. الإمارات العربية المتحدة:
   - مركز دبي للتحكيم الدولي (٢٠٢٢)
   - مركز أبوظبي للتحكيم الدولي (٢٠٢٤)
٣. المملكة العربية السعودية:
   - المركز السعودي للتحكيم التجاري (٢٠٢٣)
٤. دولة قطر:
   - مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم (٢٠٢٤)
٥. جمهورية مصر العربية:
   - مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (٢٠٢٤)
٦. غرفة التجارة الدولية (٢٠٢١)
٧. محكمة لندن للتحكيم الدولي (٢٠٢٠)

غرفة البحرين لتسوية المنازعات (BCDR)

المادة ١٤: تدابير الحماية الطارئة

- يجوز لأيّ طرفٍ عند تقديم طلب التحكيم أو بعد تقديمه، ولكن **قبل تعيين هيئة التحكيم**، أن يُقدّم طلبًا مكتوبًا للغرفة **ونسخة للأطراف** لتعيين **محكم للأمور الطارئة** لإصدار تدابير ذات طبيعة طارئة. ويجب أن يشتمل الطلب على **نوع التدابير** المطلوبة، **وأسباب** كونها طارئة **وسند أحقّيّة** الطرف في المطالبة بها
- على الغرفة **تعيين محكَّم** الأمور الطارئة **خلال يومي عمل** أو **في أسرع وقت** ممكن بعد ذلك
- **الإفصاح** عن أي ظروف تثير شكوك حول **الحيدة واستقلال**
- **جواز الرد**
- **التواصل** مع الأطراف **كتابة** في أسرع وقت وفي كلّ الأحوال **خلال يومي عمل من تعيينه**
- تقديم **جدولا زمنيا للبت** في الطلبات الطارئة، يتضمّن **فرصة معقولة لسماع جميع الأطراف**

غرفة البحرين لتسوية المنازعات (BCDR)

المادة ١٤: تدابير الحماية الطارئة

- للمحكَّم سُلطات هيئة التحكيم المتعلقة بمبدأ **الاختصاص بالاختصاص**
- للمحكَّم أن يُصدر على شكل **أمر أو حكم** أيّ **تدابير يراها ضروريّة**، بما في ذلك منع التصرف أو أيّ تدبير لحماية الحقوق أو المحافظة عليها ويكون الأمر أو الحكم **مسبباً وملزِمًا** لجميع الأطراف

الأمر

طبيعته
مثال: منع افشاء أسرار

الحكم

طبيعته
مثال: إعادة الحيازة

غرفة البحرين لتسوية المنازعات (BCDR)

المادة ١٤: تدابير الحماية الطارئة

- **البت** في الطلب الطارئ **في أسرع وقتٍ** ممكن، **وفي كلّ الأحوال خلال ١٥ يومًا** من بعد تعيينه، إلّا إذا اتّفق جميع الأطراف كتابةً على تمديد تلك المُدّة أو إذا وافقت الغرفة على التمديد بناءً على طلبٍ كتابيّ ومُسبَّب من المحكَّم
- يجوز أن يكون الأمر أو الحكم محكَّم مشروطًا **بتقديم كفالة**
- **لا سُلطة بعد تعيين هيئة التحكيم**
- **لهيئة التحكيم: ✦تثبيت ✦تعديل ✦إبطال** أيّ حكمٍ أو أمرٍ صادر عن محكَّم الأمور الطارئة

لا يجوز أن يكون ضمن أعضاء هيئة التحكيم الرئيسية

أسباب حظر تعيين محكم الطوارئ في هيئة التحكيم الرئيسية

١. ضمان حياد واستقلال هيئة التحكيم الرئيسية
   - **تكوين رأي أولي ← يؤثر على الاستعداد للاستماع من جديد دون تحيز**
   - **تضارب المصالح المحتمل:** تعامل فوري ومكثّف خلال فترة قصيرة جدًا ← تفاعل أقرب **لعلاقة ثقة مؤقتة وسرية**

٢. تفادي خشية التناقض والاقرار بالخطأ

٣. منع تأخير الإجراءات
   - **تقييم دوره السابق على حياده المستقبلي**
   - **اعتراض أحد الأطراف**

عدم تطبيق الحظر

مبدأ سلطان الإرادة

لماذا محكم الطوارئ وعدم الاكتفاء بقضاء الدولة لاتخاذ التدابير؟

الجدل حول محكم الطوارئ

١. قابلية تنفيذ قرارات محكّم الطوارئ
   - الجدل الرئيسي: هل ينفذ القضاء التدابير بشكل مباشر؟
   - اتجاه التشريعات الوطنية؟
   - اتفاقية نيويورك: حكم أم أوامر إجرائية داخلية؟

٢. حدود ولاية محكّم الطوارئ
   - محكم فرد
   - يعين بسرعة كبيرة لإصدار قرارات سريعة قد تنطوي على آثار جوهرية
   - قبل فهم كامل للنزاع وتقديم دفاع كامل

٣. الاخلال بحق الدفاع والطعن فيه

٤. التكلفة والفاعلية

اعتراف محدود من القوانين الوطنية

١. سنغافورة: قانون التحكيم الدولي السنغافوري

٢. هونغ كونغ: قانون التحكيم

المقارنة بين محكّم الطوارئ وهيئة التحكيم الرئيسية

حق حملة السندات السيادية في اللجوء للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

حق حملة السنـدات السياديـــة في اللجـــوء للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

اختصاص المركز بنظر الدعاوى الجماعية

تعديلات القواعد (٢٠٢٢): الدمج والتنسيق

- دمج أو تنسيق إجراءات التحكيم الناشئة عن وقائع، أسس متشابهة، أطراف مترابطة
- التقليل من تضارب الأحكام وتوفير الوقت والتكاليف

مفهوم الاستثمار:

هل شراء السند السيادي في سوق ثانوية يُعد استثمارًا؟

أثرها على السياسات الاقتصادية للدول في إعادة هيكلة الديون

- تقييد الدول بمعالجة أزماتها المالية؟
- إلى أي مدى يجب حماية المستثمر في مقابل المصلحة العامة؟

2011

قضية *Abaclat وآخرين ضد الأرجنتين*

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

اختصاص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

الشرط الأول: نزاع بين دولة متعاقدة ومستثمر أجنبي من دولة متعاقدة أخرى

الشرط الثاني: توافر رضا الأطراف للجوء إلى التحكيم أمام المركز

صور التعبير عن الرضا

- أولاً: عقد استثمار
- ثانياً: المعاهدات الدولية
- ثالثاً: قوانين الدولة الداخلية

الشرط الثالث: الاستثمار

- **عدم تعريف الاتفاقية**
- **أحكام المركز:**

عقد بين الدولة والمستثمر الأجنبي بهدف:

١. نقل رؤوس أموال للدولة المضيفة،
٢. لتحقيق أرباح من مشروع اقتصادي،
٣. لمدة زمنية طويلة نسبيًا،
٤. تحمّل المستثمر قدرًا من المخاطر

- **دور نصوص الاتفاقيات الثنائية**

ماهية السندات السيادية

قرض

صكوك
قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة

سبب إصدارها

البحرين:

يوليو ٢٠٢٥:

سندات بقيمة ٥٣٢ مليون دينار

مجموع السندات السيادية

١١ مليار دينار

الوقائع

الأرجنتين: أزمة اقتصادية حادة

٢٠٠١: إعلان تأجيل سداد سندات خارجية تجاوز ١٠٠ مليار دولار

٢٠٠٥: إعلان عن إعادة هيكلة الديون السيادية

عرض غير قابل للتفاوض
+
منحازاً للأرجنتين

الاتفاق على إعادة هيكلة جزء كبير من السندات

الوقائع

٢٠٠ فرقة عمل:
ثمانية مصارف إيطالية كبرى

تفويض ١٨٠ ألف من حملة السندات الايطالية

دعوى جماعية عام ٢٠٠٦

٢٠١٠: عرض ثاني لإعادة هيكلة الديون ← ٦٠ ألف مدعي

الوقائع

أسس الدفع بعدم اختصاص المركز:

١. نطاق تطبيق الاتفاقية الثنائية ← الأعمال الصادرة من الدولة باعتبارها ذات سيادة
٢. شراء الأفراد للسندات لا يعد استثماراً وفق اختصاص المركز
٣. عدم اختصاص المركز في نظر الدعاوى الجماعية

الدفع الأول: أعمال السيادة

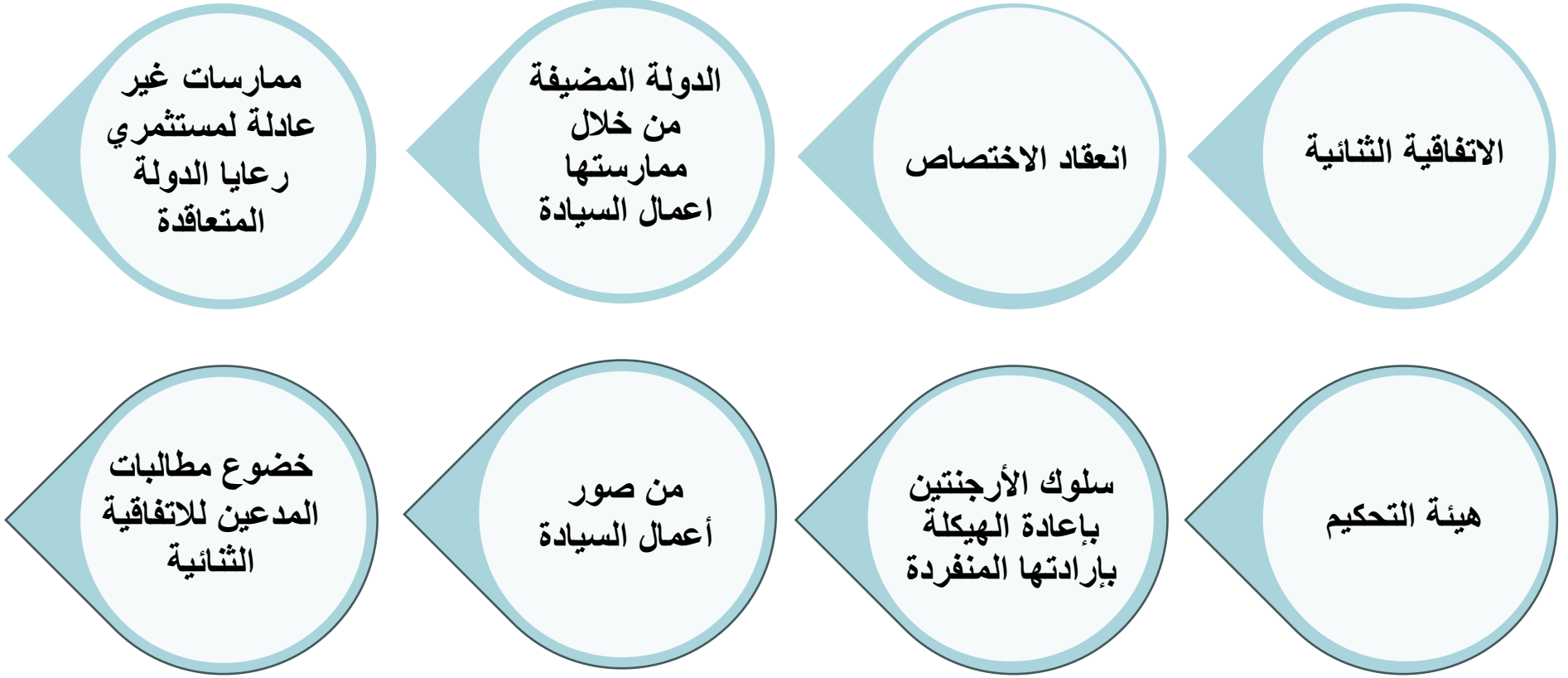

الدفع الثاني: هل شراء الأشخاص لسندات سيادية تكسبهم صفة المستثمر في الدولة المصدرة للسندات؟

العقد الذي يُبرم بين الدولة والمستثمر الأجنبي بهدف:

- نقل رؤوس أموال للدولة المضيفة،
- بقصد تحقيق أرباح من مشروع اقتصادي،
- لمدة زمنية طويلة نسبيًا،
- تحمل المستثمر قدرًا من المخاطر

الدفع الثاني: هل شراء الأشخاص لسندات سيادية تكسبهم وصف المستثمر في الدولة المصدرة للسندات؟

هيئة التحكيم:

السندات السيادية من قبيل الاستثمار

تبني معياراً مزدوج

توافق مفهوم الاستثمار مع
١) تعريفه في المعاهدة الثنائية
٢) أهداف اتفاقية المركز

الدفع الثاني: هل شراء الأشخاص لسندات سيادية تكسبهم وصف المستثمر في الدولة المصدرة للسندات؟

الاتفاقية الثنائية

الاستثمار يشمل السندات

أهداف اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار

تشجيع الاستثمار + تزويد الأطراف بالأدوات اللازمة لتعزيزه

إنكار حماية المدعين رغم نصوص الاتفاقية الثنائية الصريحة

مخالفاً لسياسات وقيم المعاهدة

الدفع الثاني: هل شراء الأشخاص لسندات سيادية تكسبهم وصف المستثمر في الدولة المصدرة للسندات؟

دفع الأرجنتين:
عملية شراء السندات لم تكن على الأراضي الأرجنتينية

شرائها من مصارف ايطالية

هيئة التحكيم

أساس تحديد مكان الاستثمار

مدى إتاحة الأموال المستثمرة في النهاية للدولة المضيفة + دعمها للتنمية الاقتصادية فيها

الدفع الثالث: إقامة الدعوى الجماعية أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

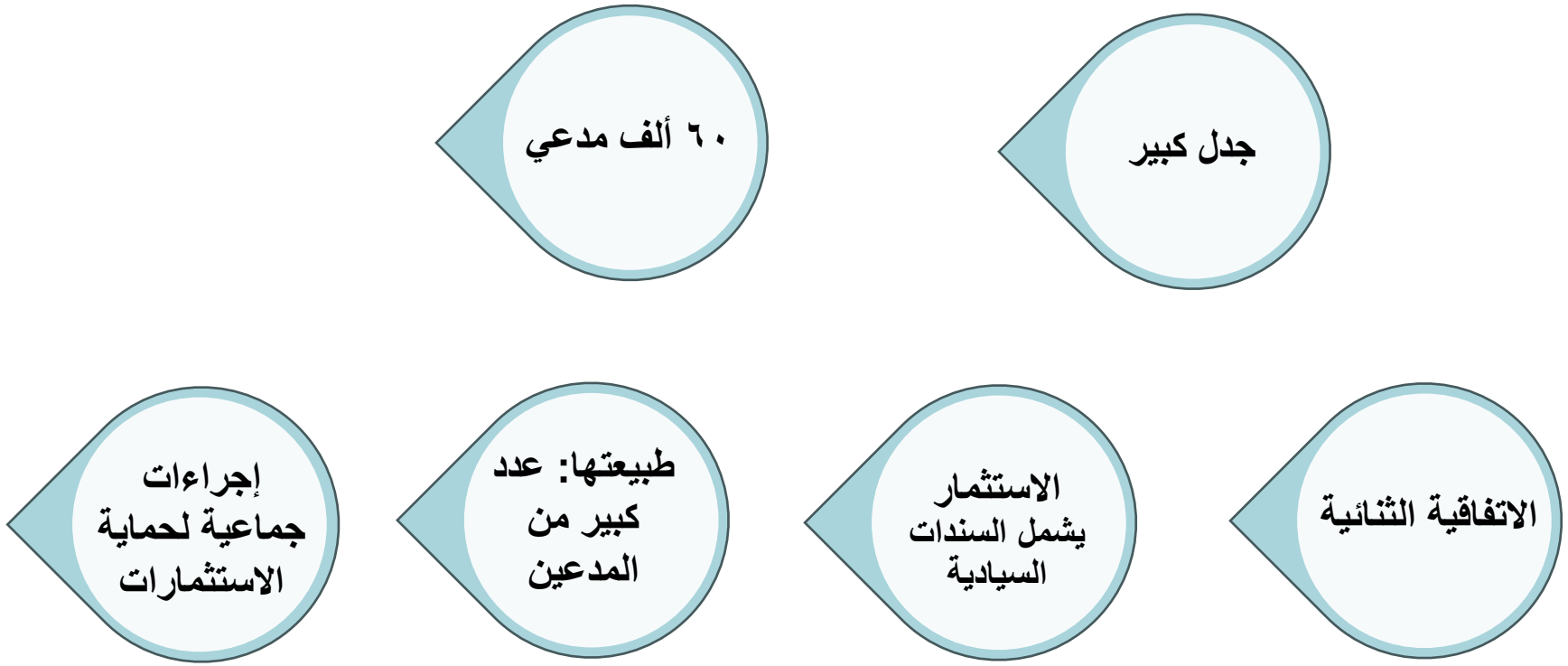

1. اختصاص المركز بنظر الدعاوى الجماعية
2. تعديلات قواعد المركز في عام ٢٠٢٢
3. السندات السيادية كمفهوم للاستثمار
4. أثرها على سياسات الدول الاقتصادية في إعادة هيكلة ديونها

وشكراً

الدكتورة منال محمد السيد
أستاذ القانون التجاري المساعد
كلية الحقوق- جامعة البحرين